Avenue Attine- Hay Riyad
P.O. Box 2062
Rabat, Morocco

tel.: (+212) 537 71 78 29/ 537 71 56 13
fax: (+212) 537 71 27 02
web: www.uneca.org

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا

ندوة عبر الانترنيت

معالجة الفجوات والتحديات التي تواجه البلدان متوسطة الدخل في أفريقيا

28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023

مذكرة مفاهيمية

1. السياق

تمثل البلدان متوسطة الدخل في أفريقيا مجموعة متنوعة من البلدان لكنها تواجه تحديات مشتركة فيما بينها ومع بلدان متوسطة الدخل من مناطق أخرى في سعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين مستويات المعيشة لسكانها[1]. في عام 2023، تم تصنيف 29 بلداً من بين 54 بلداً أفريقياً ضمن البلدان متوسطة الدخل، من بينها سبعة بلدان فقط في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل. ومنذ أوائل عام 2000، قدمت البلدان متوسطة الدخل مساهمات كبيرة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي في القارة وأظهرت قدرتها على الصمود في ظل الأزمات المتتالية. إلا أنه في منتصف الطريق إلى عام 2030، أصبحت غالبية البلدان متوسطة الدخل تواجه صعوبات بالغة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الهدف الأول: القضاء على الفقر. ففي عام 2022، عاش 40% من سكان أفريقيا الذين يعانون من فقر مدقع (نحو 200 مليون نسمة) في بلدانها متوسطة الدخل، وعلى الصعيد العالمي، يعيش أكثر من ثلث (282 مليون نسمة) الأشخاص المتضررين من الجوع في أفريقيا.

يمثل فخ الدخل المتوسط تحدياً رئيسياً أمام التنمية في بلدان الدخل المتوسط في أفريقيا، بالمثل مع البلدان متوسطة الدخل في المناطق الأخرى. منذ وقوع الأزمة المالية العالمية، تمكنت دولة أفريقية واحدة (سيشل) فقط من الوصول إلى وضع الدخل المرتفع، بينما تراجعت دولتان أخريان (غينيا الاستوائية وموريشيوس). ومع انضمام الاتحاد الإفريقي لمجموعة العشرين، فإن هذا هو التوقيت المناسب لجعل فخ الدخل المتوسط أولوية لواضعي السياسات في أفريقيا. ويتطلب الهروب من هذا الفخ الاستفادة من الفرص التي توفرها الثورة الصناعية الرابعة عن طريق الابتكار والاستثمار في رأس المال البشري وتحقق قفزة نوعية في قطاعات جديدة. علاوةً على ذلك، يمثل التحول الأخضر ركيزة بالغة الأهمية في السياق العالمي الراهن وفي ظل تهديد قابلية العيش على الكوكب. وبالتالي يُعد تطوير رأس المال البشري ونشر التقنيات الجديدة شرطاً أساسياً لدعم القطاعات الجديدة التي يمكنها تحقيق النمو القادر على التكيف مع تغير المناخ. وسيعتمد تحقيق ذلك على حصول البلدان متوسطة الدخل على ما يكفي من التمويل الميسّر.

أصبح موضوع عدالة وحجم تدفقات التمويل الميسّر المقدم للبلدان متوسطة الدخل في أفريقيا محوراً رئيسياً في مناقشات السياسة الدولية. حيث تواجه البلدان متوسطة الدخل في أفريقيا مأزقاً مزدوجاً: نظراً لوضعها الحالي بين الدخل المرتفع نسبياً والمتوسط، تحتاج هذه البلدان إلى تنفيذ استثمارات كبيرة للحفاظ على وضعها لا سيما في ظل مخاطر تراجع الدخل نتيجة التغير المناخي. وتوجد حاجة إلى هذه الاستثمارات لمنع تراجع مستويات الدخل في هذه البلدان في المستقبل نتيجة الآثار الضخمة والسلبية للتغير المناخي ("الضرر العام العالمي") الذي ساهمت فيه بصورة طفيفة فقط. على الرغم من هذا الاختلال الواضح، فإن وصول البلدان متوسطة الدخل إلى الاستثمارات التي لا تتأثر بتغير المناخ لا يزال مقيداً بسبب عدم وجود تمويل ميسّر بحكم تصنيفها كبلدان متوسطة الدخل. وبعبارةٍ أخرى، إذا لم تتغير شروط استحقاق التمويل الميسّر، ستواجه البلدان متوسطة الدخل خطر التعرض لعقوبات نظير نجاح التنمية الذي حققته حتى الآن.

[1] وفقاً لتقديرات البنك الدولي لمستوى الدخل القومي الإجمالي للفرد، تشمل مجموعة البلدان متوسطة الدخل اقتصادات الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط (1,136 دولار - 4,465 دولار) واقتصادات الشريحة العليا من الدخل المتوسط (4,465 دولار - 13,846 دولار).

ينبغي التغلب على أعباء الدين العام الضخمة في البلدان متوسطة الدخل في أفريقيا لتمكين هذه البلدان من امتلاك الأموال الكافية للاستثمار في رأس المال البشري والمادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. واجهت العديد من البلدان متوسطة الدخل سلسلة من الصدمات الكبرى، وعلى الرغم من تعافي بعض هذه البلدان بشكل جزئي، إلا أن مستويات الدين وتكاليف سداد الدين قد شهدت زيادة كبيرة. في الوقت ذاته، يشكّل تزايد احتياجات التمويل للقيام باستثمارات في القطاع الجديد والتغلب على مشكلة تغير المناخ بالإضافة إلى أولويات التنمية الأخرى (الوقاية من الأوبئة) عبئاً إضافياً على الحيز المالي المحدود للعديد من البلدان الأفريقية متوسطة الدخل. وفي ظل تعدد الأزمات العالمية، يتجدد دور التمويل الميسّر على نطاقٍ واسع إلى جانب التمويل الخاص لبرامج التحول الهيكلي الذي تحتاجه البلدان متوسطة الدخل للهروب من فخ الدخل المتوسط والتحول إلى الاقتصاد الأخضر. علاوةً على ذلك، ينبغي ربط أي جهود مبذولة في إطار تخفيف أعباء الديون بأهداف التنمية والالتزامات المناخية.

في ضوء ذلك، سينظّم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية بالمغرب ومنظمات أخرى ندوة عبر الإنترنت بعنوان
"معالجة الفجوات والتحديات التي تواجه البلدان متوسطة الدخل في أفريقيا".

2. الأهداف

من بين التحديات المتعددة التي تواجهها البلدان متوسطة الدخل، ستركز هذه الندوة على مجالين مختلفين لكن مترابطين: (1) تعزيز رأس المال البشري و(2) معالجة مشكلة أعباء الديون. وتمثل هذه الندوة فرصة لواضعي السياسات والممارسين والأكاديميين لتبادل الخبرات والرؤى وتسليط الضوء على الأسئلة التالية:

في الموضوع الأول، *تعزيز رأس المال البشري*، ستركز المناقشة على ما يلي:

- يمثل نقص رأس المال البشري أحد العوامل الرئيسية المحدّدة لفخ الدخل المتوسط. فما هي تحسينات رأس المال البشري التي تحتاجها البلدان الأفريقية لدعم تطوير القطاعات الجديدة التي تمثل ركيزة أساسية لتحقيق التحول الهيكلي المستدام؟
- ما فرص العمل التي تحتاج الاقتصادات الأفريقية إلى توفيرها لمطابقة المستوى العلمي للقوى العاملة ومنع هجرة ذوي العقول (وفقد رأس المال البشري)؟
- كيف تتكيف الأنظمة التعليمية في البلدان مع الثورة الصناعية الرابعة لضمان امتلاك العمالة للمهارات الكافية للاستفادة من الفرص التي توفرها الثورة الصناعية الرابعة؟ ما أفضل الممارسات في القارة والمناطق الأخرى؟
- كيف يمكن قياس الفجوة في المهارات الرقمية ومعالجتها؟

في الموضوع الثاني، *معالجة مشكلة أعباء الديون*، ستركز المناقشة على ما يلي:

- في ظل تضخم الدين العام على الصعيد العالمي، كيف يمكن تخصيص التمويل الميسّر المحدود لمجموعة البلدان النامية، بما في ذلك البلدان متوسطة الدخل؟ كيف ينبغي معالجة مشكلة أعباء الديون في البلدان الأفريقية متوسطة الدخل وتفادي أزمة الديون التي تلوح في الأفق؟
- وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، تضاءلت توقعات نمو نصيب الفرد من الدخل، مما يعني أن الخروج من أزمة الديون سيشكل تحدياً متزايداً. فكيف يمكن لواضعي السياسات دعم النمو الشامل والمستدام؟
- كيف ينبغي إعادة هيكلة إطار العمل المشترك لمجموعة العشرين لجعله أكثر شيوعاً، وذي طابع سياسي أقل، وأكثر مراعاةً للقواعد، وأكثر استيعاباً لاحتياجات البلدان متوسطة الدخل؟ ما المبادرات الأخرى المطلوبة لتخفيف أعباء الديون؟
- كيف يمكن أن تسهم الشراكات الإقليمية بين البلدان متوسطة الدخل في أفريقيا والشركاء الدوليين في تخفيف القيود المفروضة على السيولة وتقليل أعباء الدين العام؟

3. معلومات التنظيم

الجمهور المستهدف: تستهدف هذه الندوة واضعي السياسات والممارسين والأكاديميين

شكل الفعالية: عبر الإنترنت (سيتم إرسال رابط تطبيق Zoom قبل الفعالية)

التاريخ والوقت: الثلاثاء، 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، الساعة 2.00 مساءً بتوقيت الرباط (GMT+1)

اللغات: سيتم توفير ترجمة فورية للمناقشات إلى اللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية

جهات الاتصال: هدى فيلالي أنصاري، مسؤولة التواصل، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، شمال أفريقيا

البريد الإلكتروني: filali-ansary@un.org